

٢
١

:- : المتضمنين من كل احوال قد اصاب في المادة في اثناء اداء واجباته
في العمل والمداومة

المادة

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته
في العمل والمداومة في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٤

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته
في العمل والمداومة في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٤

... في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٤

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته
في العمل والمداومة في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٤

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته
في العمل والمداومة في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٤

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته
في العمل والمداومة في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٤

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته
في العمل والمداومة في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٤

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته
في العمل والمداومة في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٤

المميزين الذين اصابوا بمرض او حادث في العمل او في اثناء اداء واجباته
في العمل والمداومة في تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٠٤

أحد الأركان الأساسية لمبدأ الفصل بين السلطات وهو مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية.

فإن الفصل بين السلطات هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية.

فإن الفصل بين السلطات هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية.

-: في ضوء ما سبق :-

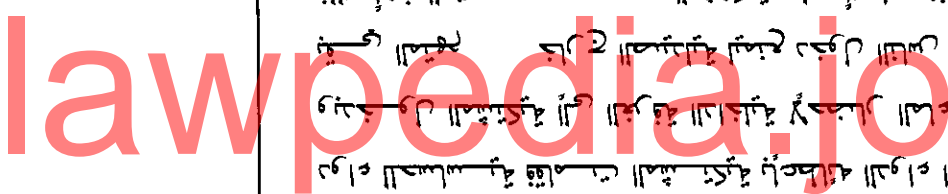
١٠٠٠/٥/٢٠٠٨ رقم القرار رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٨م الصادر من المحكمة الدستورية في شأن اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في دستورية القوانين والقرارات.

١٠٠٠/٥/٢٠٠٨ رقم القرار رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٨م الصادر من المحكمة الدستورية في شأن اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في دستورية القوانين والقرارات.

فإن الفصل بين السلطات هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية.

فإن الفصل بين السلطات هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية.

فإن الفصل بين السلطات هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية. وهذا المبدأ هو أحد المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية.



١٠٠٠/٥/٢٠٠٨ رقم القرار رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٨م الصادر من المحكمة الدستورية في شأن اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في دستورية القوانين والقرارات.

١٠٠٠/٥/٢٠٠٨ رقم القرار رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٨م الصادر من المحكمة الدستورية في شأن اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في دستورية القوانين والقرارات.

١٠٠٠/٥/٢٠٠٨ رقم القرار رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٨م الصادر من المحكمة الدستورية في شأن اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في دستورية القوانين والقرارات.

١٠٠٠/٥/٢٠٠٨ رقم القرار رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٨م الصادر من المحكمة الدستورية في شأن اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في دستورية القوانين والقرارات.

-: في ضوء ما سبق :-

١٠٠٠/٥/٢٠٠٨ رقم القرار رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠٨م الصادر من المحكمة الدستورية في شأن اختصاص المحكمة الدستورية بالفصل في دستورية القوانين والقرارات.

.....

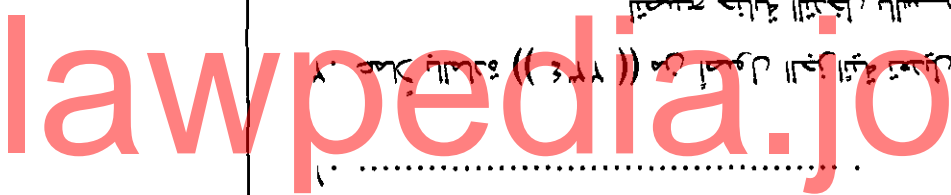
.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....

:-

.....
.....
.....

.....
.....
.....



:-

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

ب) لم يرض المتهمان . فطعنا فيه كل واحد منهما باستئناف مستقل .

حيث أصدرت محكمة استئناف عمان حكماً برقم ٢٠٠٧/١٦١١ تاريخ
٢٠٠٧/٧/١٦ قضت فيه برد الاستئنافات الثلاث .

لم يرض المتهم بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب
الميسوسة باللاحقة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٧ .

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي :-

وعن هذه الأسباب جدير بما :-

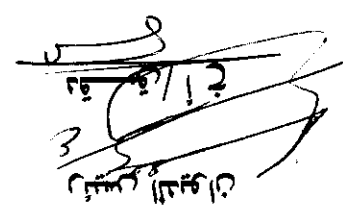


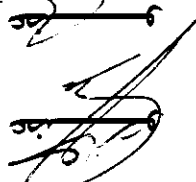

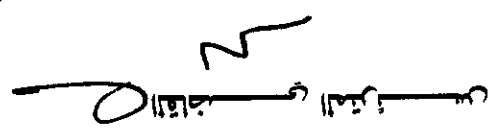
أ. من حيث الواقعة الواقعة الجريمة :-

نجد أن الواقعة الجريمة التي تحصلتها محكمة الاستئناف جاءت مستمدة من بيئة
قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائناً ومقبولاً وأخص هذه البيئة هي
شهادة المشددة أمام المحكمة التي تكررت أن المتهم دخل إليها هو والمتهم
الطاعن وبيان المتهم بعد أن طلب منها الدواء وأعطته إياه طلب منها الماء
لشرب الدواء قد طلب لإحضار الماء إلا أنه قفز عن الكاونتر وقام بالاعتداء عليها
بالضرب فيما كان المتهم الطاعن يقف على باب الصيدلية بمنع الناس من الدخول
ويقول أن الصيدلية معاقلة وبأن المتهم تمكن من سرقة جهاز تلفون خلوي ومبالغ
تقديرية وهرب هو والمتهم وقاما ببيع جهاز خلوي إلى اللذين وقد تم
ضبط الجهاز الخلوي وعليه تكون الواقعة الجريمة مستمدة من بيئة قانونية ثابتة في
الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائناً ومقبولاً .

وعليه يكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً للرد .

ب. من حيث التطبيقية للقانونية :-

نجد أن ما قام به المتهم من ضرب المشتكية وسرقة جهاز تلفون والنزود
من الصيدلية لسبباً وحصولها على تقرير طبي إنما يشكل سائر أركان وعناصر جنائية
السرقة طبقاً للمادة ((٢/٤٠١)) من قانون العقوبات وأن فعل المتهم بالدخول مع

٢٠٠٨/١١/٠٥ ق.ق.الرقم ٧٨٣١ س.ا.س.٥٥٥٥٥ ١٥ ذ.ح.١٤٣٠

• المحامي علي محمد علي

المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي...

• المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي...

• المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي...

المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي...

:- المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي...

• المحامي علي محمد علي

المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي...

• المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي...

المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي... المحامي علي محمد علي...

